

**شروط وأحكام الإصدار والاستخدام  
لبطاقة الشركات الائتمانية (اعتماد)  
فيزا الصادرة من بيت التمويل الكويتي**

بناء على الطلب المقدم من حامل البطاقة والمفوض بالاستخدام ليصدر لهما بيت التمويل الكويتي بطاقة الإعتماد الخاصة بهما فقد وافقا مجتمعين على الالتزام الكامل بالشروط والأحكام الآتي بيانها:

1. **تعريف:** يكون للكلمات التالية أينما وردت المعاني الموضحة قرير كل منها:

"بيتك": بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك).

البطاقة: أي بطاقة الشركات الائتمانية (اعتماد) فيزا الصادرة من بيت التمويل الكويتي.

حامل البطاقة: هو الشخصية الاعتبارية (شركة) التي يفتح الحساب باسمها لاستخراج بطاقات إئتمانية لصالح موظفيها.

المفوض بالاستخدام البطاقة: الموظف المصرح له من حامل البطاقة باستخدام البطاقة الائتمانية والموقع عليه

وطليها.

التاجر: أي فرد أو مؤسسة أو شركة أو كيان قانوني يقبل التعامل بالبطاقة.

حساب البطاقة: هو الحساب الذي يقوم بفتحه الشخص الاعتباري (شركة) لدى "بيتك" لاستخراج بطاقات ائتمانية لصالح موظفيها.

2. يكون استخدام البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة المصدرة له شخصياً وفي حدود المبالغ المصرح له بها ويلتزم المفوض باستخدام البطاقة بعدم تجاوز هذا الحد.

3. يتحمل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة المسؤولية كاملة عن البطاقة واستعمالها، وعن كافة النتائج المترتبة على ذلك وخاصة في حالة هلاكها، أو ضياعها، أو سرقتها أو إساءة استعمالها، سواء من قبلهما أو من قبل الغير وسواء بتصریح من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة أو بدونهما.

ويلتزم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في جميع الأحوال بأن يسدداً لـ"بيتك" جميع المبالغ المقيدة على حساب البطاقة.

4. في حالة فقدان البطاقة أو تعرضاً لها للسرقة يتلزم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة فوراً بإبلاغ بيت التمويل الكويتي ص.ب. 24989 ، الصفة 13110 ، الكويت - مركز الاتصال 1800700 أو

فاكس رقم 22455135 أو أي فرع من فروع "بيتك" أو أقرب مكتب فيزا خطياً في غضون سبعة أيام حتى تاريخ استلام "بيتك" للإشعار الكتابي، فإن المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة يكون مسؤولاً أن أي قيمة بيع أو دفع نقدى تصدر عن استخدام البطاقة المفقودة أو المسروقة.

5. لا يتحمل "بيتك" أي مسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو اعتراض من جانب التاجر مما كانت الأسباب بما في ذلك رفض أحد التجار قبول البطاقة.

تحتسب وتسدد بالدينار الكويتي كافة المبالغ المستحقة لـ"بيتك" على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مصافاً إليها نسبة 2.5% (اثنان ونصف بالمائة) من قيمة المعاملة، وذلك حسب سعر الصرف للدينار الكويتي من فيزا/ماستر كارد مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام "بيتك" لبيان هذه المبالغ من الجهات المعتمدة للبطاقة، وبعثير هذا تتفيد توکيل ضمني من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة. وأما عمليات السحب النقدي فإنها تحتسب مصافاً إليها 6 دك من قيمة كل عملية سحب نقدى وبعثير هذا تتفيداً توکيل ضمني من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة.

6. إذا قام المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بالشراء بموجب بطاقة المصرفية من أحد التجار بالعملة الكويتية تجبر الأفلاس بالزيادة والقصاص باعتبار أن العملية تمر بمنطقة فيرا أو ماستر كارد بالدولار حيث أن عملة الدولار تحمل خاتمتين في حين تحمل العملة الكويتية 3 خاتمات.

7. يحق لـ"بيتك" في أي وقت استبقاء المبالغ المستحقة له من أي وداع أو إيداعات أو حسابات تكون للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في "بيتك" لـ"بيتك" أي كانت تسميتها و ذلك فوراً دون تنبيه أو إجراءات.

8. تعتبر الودائع والضمان والحسابات وأية أموال موجودة للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في "بيتك" مر هوننة رهنا حيازياً ضماناً للوفاء بجميع المبالغ المستحقة أو التي تستحق على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة لأي سبب.

9. أ. تقدر على حساب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة التالية بالدينار الكويتي:  
أشتراك المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة 250 دك. ويدفع مرة واحدة كل سنة في الموعد الذي يحدده "بيتك".

بـ. كافة المصارييف والبالغ الناشئة عن استعمال البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة، بما في ذلك تكالفة آلة برقيات أو تلسكوبات أو عمولات تخصيصها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة نتيجة استخدامها للبطاقة. علماً بأن رسوم استبدال بدل فاقد / تالف / عدم استلام البطاقة 15 دك ورسوم استبدال الرقم السري 2 دك ورسوم تعديل حدود الاستخدام الدائم / المؤقت 5 دك.

10. يحتفظ "بيتك" بملكية البطاقة ورقم السري الخاص بها.

11. لا يكون "بيتك" مسؤولاً عن أية أضرار ناشئة عطل طارئ لجهاز الصرف الآلي أو أجهزة قبول البطاقة سواء كان بسبب فني أو عدم كفاية المبالغ المتوفرة فيه أو أي سبب آخر داخل أو خارج الكويت.

12. يحتفظ "بيتك" بحق تجديد البطاقة في أي وقت يشاء، ويجوز للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة طلب إلغاء عضويته أو عدم تجديد العمل بالبطاقة قبل انتهاء مدة بقترة ستون يوماً على الأقل، وتقىم هذا الطلب خطياً على النماذج المعدة لذلك لدى "بيتك" مع إعادة البطاقة.

13. ولا يتعذر إعادة البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إلى "بيتك" واستلام "بيتك" لها دون تحفظ قريبة على براءة مذنه من قبل "بيتك". وفي جميع الأحوال يكون المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مسؤولاً عن كافة الإلتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة حتى سداد جميع هذه الإلتزامات وتسوية حساب البطاقة. أو بعد مرور مدة لا تقل عن ستون يوماً من تاريخ إعادتها البطاقة، أيهما يكون لاحقاً.

في حالة مرور ستون يوماً من إصدار البطاقة وعدم تقم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة لاستلامها يتم إثلاها وإذا أبدى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة رغبتهما في إصدار بطاقة

آخرى بعد ذلك يتم إصدار البطاقة السابقة وتحصيل رسم إصدار من الحالتين ويفرض حامل البطاقة "بيتك" خصم من حساب البطاقة.

14. لـ"بيتك" الحق في إلغاء البطاقة عندما يرى ذلك دون ابداء الأسباب وعلى الأخص في الحالات الآتية:  
أ - إذا خالف المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة أي شرط من الشروط المدونة في هذا الطلب.  
ب - إذا أساء استخدام البطاقة وبوجه خاص في حالة استعمالها للوفاء بأثمان بضائع أو أعمال أو خدمات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.  
ت - إذا وقع الحجز على ممتلكات المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة سواء كان الحجز تحفظياً أو تنفيذياً.  
ث - في حالة صدور حكم على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بتصنيفه ممتلكاته أو إشهار إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه.  
ج - في حالة فقدان أهلية أو وفاة المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة.  
ه - في حالة إغلاق الحساب المفتوح باسم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة سواء تم بقرار من "بيتك" أو بناء على طلب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة.

15. عند تحقق إحدى الحالات الالعاء يجب على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إعادة البطاقة لـ"بيتك" وتنقيح جميع الالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة من مسؤولية المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة حتى سداد جميع هذه الالتزامات وتسوية حساب البطاقة ولا يعتبر إعادة البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إلى "بيتك" بعد إلغانهما لها دون حفظ فرنية على براعتهما ذمته من التزامات قبل "بيتك".

16. في حال تقديم أي عروض أو مزايا مع إصدار البطاقة الائتمانية / مسبقة الدفع فإنها تسقط فور إلغاء العميل للبطاقة ولا يتغير العميل بالمخالفة والعرض المقدم مع البطاقة ولا يحق العميل استخدامها بعد الإلغاء ويتحمل العميل كافة الرسوم المترتبة على أي استخدام لهذه المزايا والعرض بعد إلغاء البطاقة. ويلتزم العميل بتسلیم أي بطاقات أخرى أو عروض تم منحها له وفق مزايا مع إصدار البطاقة.

17. كل إخطار يوجه من "بيتك" إلى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة على عنوانهما المدون بهذا الطلبات يعتبر صحيحاً وقانونياً وينعد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بإخطار "بيتك" كتابةً بأي تغيير في عنوانهما ويفرض حامل البطاقة والمفوض باستخدام البطاقة "بيتك" بالحصول على عنوان السكن والعمل الخاصين بهما من هيئة المعلومات المدنية دون أدنى مسؤولية على الهيئة.

18. يقدر "بيتك" جمجم المبالغ المشار إليها في المادة العاشرة أعلاه وجمجم مبالغ قسمات الدفع النقدي وكافة المبالغ المتاجحة عن استخدام البطاقة على حساب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة ويقوم "بيتك" بإرسال كشف حساب إلى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مبيناً فيه المبالغ المطلوب بتسيدها.

19. يتنازل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة عن طلب تدقيق دفاتر وقيود حسابات "بيتك" المتعلقة فيما يستحق عليهما من التزامات ناشئة عن البطاقة والموضحة في هذا الطلب ولا يحق لها الاعتراض عليها ما لم توجد قرآن قطعية تدل على العكس وتقتضي بها جهات التدقيق والرقابة الشرعية.

20. يحق لـ"بيتك" تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت يشاء. وبإعلان "بيتك" عن التعديل في فروعه يصبح ساري المفعول من تاريخه مالم يرفض المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة التعديل فيتبر طالباً إلغاء البطاقة وتطرق عليه الإجراءات المبينة في البند رقم (13، 14، 15).

21. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بعلمهم وإدراكيهما وقبولهما وموافقتهم على الأحكام التالية:

- أ - أن الخدمات التي تنهيها البطاقة تتوقف في بعض البلدان في بعض الأيام، وذلك بسبب عدم توافق الجهاز الوظيفي خلال الطلات الرسمية والوطنية والدينية. ويؤكد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة معرفتهم بذلك وقولهما لها.  
ب - إن أي تحويل يتتجاوز الحد الائتماني المنحون للعميل يتطلب إجراء اتصالات معينة مع "بيتك". ولذلك فإن المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة يوافق على تأجيل استعمالهما للطاقة في حالة تجاوز المبلغ الائتماني المصرح لهما إلى أن يمر الوقت اللازم للحصول على موافقة "بيتك".

22. يفرض حامل البطاقة "بيتك" بخصم المبالغ المترتبة عليه من جراء استعمال المفوض باستخدام البطاقة وذلك بالدينار الكويتي من حسابه الجاري، أو التوفير الاستئماني الممتاز أو غيره من حسابات الشركة (حامل البطاقة) لدى "بيتك".

23. المدون أعلاه هي الشروط والأحكام التي تحكم العلاقة باعتبارها الشريعة العامة في التعاقد بين كل من حامل البطاقة ومستخدمها و"بيتك". وإنما التزام وحقوق كل منهم وتحفظ فيما لم يرد به نص خاص بها للأحكام والقوانين النافذة في دولة الكويت ومن اختصاص محكها.

24. أوقف وأسهم شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ش.م.ك.) بتبادل المعلومات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط وذلك فيما بين البنوك وشركات الاستئماني لرقبة بنك الكويت المركزي وبين التمويل الكويتي والشركات المؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات إئتمانية وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2001.

25. إذا لم يسد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة، الغواتير المستحقة عليه بعد 60 يوماً عن استحقاقها يتم تجديد البطاقة، ولن يسمح له باستخدامها إلا بعد إستيفائه لكتام المبلغ المستحق عليه. وإذا تجاوزت مدة التأخير 90 يوماً يتم تجديد البطاقة ولا يسمح باستخدامها إلا بعد ستة شهور من تاريخ استئنافه "بيتك" لكتام المبلغ المستحق له. وفي حالة تكرار عدم التزام المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بالسداد لا يتم تجديد البطاقة إلا بعد سنة من تاريخ استئنافه "بيتك" لكتام المبلغ المستحق له. وفي حالة عدم التزام حامل البطاقة بالسداد للمرة الثالثة يتم إلغاء البطاقة الائتمانية الخاصة به ولا تجدد مرة أخرى.

26. تعامل البطاقة بكل الأحكام المتعلقة بأحكام اصدار الشيكات كما هو منصوص عليه بالقانون التجاري الكويتي.

27. يستحق رصيد المبالغ المتاخرة على حساب البطاقة فوراً ويُسدد بالكامل في حالة إعسار أو إفلاس أو وفاة حامل البطاقة أو المفوض باستخدام البطاقة متضامناً في سدادها.

28. إذا أصدر التاجر قسيمة إسترداد مبلغ بخصوص عملية بيع تمت باستخدام البطاقة فإن "بيتك" سيضيف (الحساب البطاقة) المبلغ المستحق عند استلام قسيمة الإسترداد من التاجر وإذا لم تصدر قسيمة استرجاع

- المبلغ المرسل إلى "بيتك" فإن المبلغ يدفع كاملاً ولا يقبل من حامل البطاقة أو المفوض باستخدامها أي إدعاء على "بيتك" بالمقاصة أو دعوى مقابلة استناداً إلى حق أو مطالبة بينه وبين التاجر.
29. يحق لـ"بيتك" بناءً على كتاب موجه لإدارة البطاقات المصرفية للمجموعة من حامل البطاقة إلغاء بطاقة المفوض باستخدام البطاقة والمصرح له باستخدامها.
30. يحق لـ"بيتك" التعديل لهذه الشروط دون الحاجة للرجوع إلى حامل البطاقة أو المفوض باستخدام البطاقة أو موافقتهما ملزماً بإخطارهما بالطريقة التي يراها وتسري هذه الشروط المعدلة بمجرد الإخطار.
31. يعتبر توقيع كل من حامل البطاقة ومستخدمها على اقرار وضمانة كل منها هو قيولاً لا يجوز الرجوع فيه إلا بموافقة "بيتك" بشأن أحكام والتزام كل منهم وطرق الآليات القانونية فيما بينهم بشأن كافة المعاملات الناجمة عن تلك البطاقة وعلاقات أطرافها ببعضهم البعض.
32. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة باطلاعه وموافقته على جميع الرسوم والعمولات المذكورة بيان الأجر والعمولات المعلن عنه في فروع بيت التمويل الكويتي أو غير موقع "بيتك" على شبكة الانترنت KFH Online.
33. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة ويوافق على أن المبلغ المستحق للبطاقة قد يتجاوز حد البطاقة في حالة عدم تمكن التاجر من معالجة طلب التسوية في الوقت المحدد، في مثل هذه الحالة، المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة هما المسؤولان عن دفع المبلغ القائم على البطاقة، وهذا ينطبق على كل من بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع المسبق.
34. في حالة تغيير الرسوم، يقوم بيت التمويل الكويتي "بيتك" بإخطار المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة من خلال القنوات المستخدمة من قبل "بيتك" لمراسلة الأعضاء ومنها الوسائل الإلكترونية.
35. قرأ المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة الشروط والأحكام ووافق على المذكور طيه واستلم نسخة منها:
- .....

توقيع العميل: